## تعريف الارتزاق

يشكل تجنيد الأجانب لخوض الحروب سياسة قديمة عند الدول والأشخاص المستفيدين منها، وقد تكون معركة قادش التي جرت على ضفة نهر العاصي في سـوريا سنة ١٢٨٨ ق. م بين المصريين يقودهم رمسيس الثاني والحيثيين بقيادة موتاللو هي التجربة الأولى لاستخدام جنود مستأجرين يقاتلون مقابل أجور في سبيل قضية لا تعنيهم. فقد تضمن الجيش المصري مجاميع من أولئك الجنود، ومنذ تلك المعركة كان لحكام مصر مصادرهم الخاصة للحصول على المرتزقة وخاصة الإغريق ومجاوريهم الذين يطلق عليهم الشـعوب البحرية، فقد كرر رمسـيس الثالث اسـتخدامهم لقتال عدو قوي يخشى بأسه ألا وهو الفلسطينيون عام ١١٧٤ ق. م، حيث وقعت معركة فاصلة دارت رحاها بين الطرفين في المدن الفلسطينية الساحلية (غزة وعسقلان وأسدود) شاركت فيها أعداد غفيرة من الجنود المرتزقة الإغريق ضمن صفوف الجيـش المصري، ومن بعدها وكل الإمبراطوريات (مصر الفرعونية، الإمبراطورية البريطانية، وحتى الأمريكية اليوم) استخدمت القوات الأجنبية بشـكل أو بآخر في الحروب، وأطلق عليهم اسم «المرتزقة» Mercenaries هاجسـهم الأول والأخير كسب المال فقط، وقد ظهر هـذا النوع من الخدمة بعد التحولات التي أصابت الأنظمة الحاكمة، فحين تظهـر الحكومات بمظهر الضعف تواجه انقلابات ومؤامرات، عندها قد يلجأ الحاكم إلى الاستعانة بقوة أكبر وأكثر تنظيماً، وقدرة فـي ذات الوقت على تحقيق الأهداف المنشـودة، وفـي الغالب تعد

الشـركات العاملة عبر الدول هي التي توظف وتؤجر المرتزقة، وهي في ذات الوقت أكثر فاعلية في الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها لاعتبارات من أهمها سهولة حركتها وتسللها عبر الدول.

كانـت إحدى العواقب المحـددة للضغط المتعاظم الذي مارسـه هؤلاء المرتزقة انهيار الكثير من الإمبراطوريات، وبوجه خاص اختفاء الإمبراطورية الرومانية، وفرض تدفّق عشـائر البربر إعادة التفكير في التنظيم السياسـي الذي انتهى بتأسيس النظام الإقطاعي، وقد ترتـب على هذا الأمـر إعادة توزيع أوراق اللعبـة وانصهرت الممالك الأوروبية الكبيرة، ولكنها تكاثرت بشـكل لا نهائي للممالك والإمارات ذات الـولاءات المتعددة، حيث أصبحت الـدول القوية نادرة الوجود، واحتلت الرقعةَ الأساسيةَ للمسرح العام كياناتٌ صغيرةٌ جداً يحكمها سادة تتغير سلطاتهم تبعاً للظروف.

وفي هذا الحيز الذي نسجته ولاءات متشابكة ظهر العنف كوسيلة عادية لتوسـيع السـلطات وفرض احترامها، وولد من هذه التركيبة الاجتماعية السياسـية الخاصة عددٌ من منازعات القرون الوسطى التي اتجهت إلى التحول إلى مسائل خصوصية، وتحوّلت الحرب التي أخذت شكل أداة للتأكيد السياسي لسلطة شخص ما أو سلطة أبنائه من بعده إلى نشاط متميز للنبالة، ومن ثم إلى أعمال تجارية سرعان مـا كان يوكل القيام بها إلى مقاولين عسـكريين هـم قادة جماعات المرتزقـة؛ وكانت المعارك تراعي من حيـث المبدأ قواعد معينة أطلق عليها اسم قواعد الفروسـية بهدف تقليل المخاطر – سواء البشرية أو المادية؛ نظرا لأن الأسـلحة والخيل والجنود تمثل كل رأسمال قائد

المرتزقة – التي يواجهها الذين يديرون الحرب. ولم تكن اللعبة تهدف إلى إبادة العدو وإنما إخضاعه والحصول على فدية عن قادته المأسورين. على أنه بقدر ما كان الاحتراب يتلخص في نظر قادته في لعبة مثيرة، فإن حالات الارتداد والتحزب وتقلب التحالفات، بل والخيانة، لم تكن حالات استثنائية.

## رؤية تاريخية للمفهوم

إن هذه الحالات كانت تحدث لدى أتباع القادة الذين يسمحون لهم بتنفيذ الأعمال العدائية، بدءاً بالمرتزقة؛ فالرجال الذين يجندون على هذا النحو كانوا ينتمون عموماً إلى مجتمع مهمّش. وسواء كانوا أبناء عائلات معدمة، أو انتهازيين، أو بؤساء بسطاء، فإنه كان من السهل أن يتحولوا إلى متمردين لا يتوقع ما يمكن أن يفعلوه؛ ولأنهم يتقاضون أجراً ليقاتلوا، فإن هؤلاء الجنود لا يكونون متحمسين لعمل ذلك كثيراً، ولا سيما إذا تأخرت أنصبتهم، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تكون هذه الجيوش المركَّبة من عناصر مختلفة غير مستقرة ومتقلبة وعلى استعداد لبيع نفسها لمن يدفع ثمناً أكبر أو للهروب لدى تعرضها لأقل هجوم. وفوق كل ذلك، فإن جنود هذه الجيوش لم يكن لديهم ذات الاهتمام أو الهمّ الذي يوجه سادتهم الذين يجندونهم، وكان بإمكانهم في حالة عدم فرارهم أن يكشفوا عن شراسة ليست لها حدود، وقد كان المرتزقة الذين ينتسبون إلى سويسرا الحالية، الذين كانوا يمثلون الجندية المأجورة لزمن طويل، معروفين أيضاً بوحشيتهم ولامبالاتهم الكاملة بمدوَّنة الشرف المعمول بها في الفروسية.

أما البروتستانت الفرنسيون فتفسر صلابتهم قبل كل شيء بأنهم كانوا يسلكون كمدنيين دفعوا إلى عنف الحرب المتطرف أكثر منهم كمحاربين محترفين، ولم يكن هذا الأمر نادراً، فقد مزقت القرون الوسطى معارك مشهودة صنع فيها البورجوازيون مكانة مرموقة لأنفسهم، وكانوا ينتمون إلى مدن تتمتع بقدر من الاستقلال وقادرين على التمتع برخاء مادي كان يعكسه نفوذ إداري، وفي هذه الظروف كان يهمهم تماماً أن يقاتلوا بكفاءة. وفي ظل حسن تنظيم وتدريب المليشيات تجاهلوا عمدًا روح الفروسية التي لم يكن يتطلبها منهم كونهم ممثلين لقوم من غير النبلاء، وتحت تأثيرهم أصبحت الكمائن والفخاخ، والخدع، وكل الأسلحة القاذفة التي كانت ممنوعة لزمن طويل، طوعاً أو كرهًا، أدوات لازمة لتحقيق النصر. وفضلاً عن ذلك، أدخلوا في إدارة الحرب شراسة كبيرة، ولاسيما أن تلك الشراسة كانت تستخف بالفروق الطبقية، ولا تميز بين النبلاء وعامة الشعب الذي كان يتكون هو ذاته من تجار متنافسين أو خصوم إيديولوجيين.

وكانت وحشية المجابهات التي شارك فيها هؤلاء (المقاتلون المدنيون) تتناسب مع الدوافع التي تحركها، وكان يمكن أن تكون تلك الأهداف (سياسية) على غرار أهداف الفرسان، لكنها كانت تتطور لتشمل مدى أوسع كثيراً وكثيراً، لم يكن الهدف توسيع رقعة النفوذ، وإنما ضمان الاحتفاظ بسلطات كانت مهددة بالزوال نهائياً في حالة الهزيمة، وكما هو الحال مع المرتزقة كان يمكن أن تخضع هذه الأهداف لتطلعات اقتصادية؛ على أن الرهان كان يتجاوز هذا بشكل واضح لمجرد الحصول على راتب أو المشاركة في الغنيمة، فكانت

الأعمال العدائية التي تشن على هذا النحو تتوخى أحياناً فتح أسواق هائلة، أو الاستيلاء على ثروات قابلة للرّسملة، أو تدمير صناعات منافسة، إن لم يكن مجرد السيطرة على طرق النقل التجارية.

ومن خلال ما سبق وتخصيصاً نجد أن المدن الإيطالية طورت من مبدأ الاعتماد على الوحدات المقاتلة، وقد استخدم سياسيّو مدينة البندقية الوحدات المقاتلة لجر السفن إلى البحر في زمن الحروب الصليبية (١٠٩٥ - ١٢٧٠م)، وما لبثت أن جندت آخرين ولكن للاستخدام على البر وفي وحدات للقتال الفعلي، ثم انتشر هذا النظام الذي استحدثته البندقية في أغلب المدن الأوربية، وعمد زعماء الإقطاع في أوروبا إلى إقرار مبدأ (Scutagium) والتي تعني «مال الحماية» أي تسليح رجل واحد بشكل جيد عوضاً عن تجنيد العديد من الفلاحين، ويشكل هذا التحول الأوروبي البداية الفعلية للعمل في نظام المرتزقة، وهنا لابد من التذكير أن النظام السياسي والاقتصادي الذي كان سائداً في أوروبا خلال تلك الحقبة -وهو النظام الإقطاعي- قد غذى تلك النظرة الإيجابية نحو (مال الحماية)؛ مما سهل انتشاره في مختلف المدن الأوروبية التي كانت مزدهرة وقتذاك.

ومع تزايد حالة عدم الاستقرار السائدة في الممالك الأوروبية من خلال جشع القائمين على الإقطاع، وعدم الاستقرار في الحياة السياسية، أخذت ظاهرة انتشار القوات العسكرية الخاصة تتنامى، ووجدت أوج قوتها في حرب المئة عام (١٣٣٧ - ١٤٣٥م) كنتيجة لغياب السلطة المركزية، مما تطلب أن يقوم رجالات الإقطاع بتجنيد جنود خاصين على أساس العمل وفق ما سمي بـ (مقاتل حرب) والتي

عرفت في الأدبيات الأوربية في ذلك الوقت باسم (Free Lance) أي (رمح حر).

لقد أقرّت حروبَ المئة عام هذه الظاهرة كأحد أنماط العسكرية في أوروبا، ونجد هذا واضحاً فيما فعله الجيش البريطاني بعد ذلك وخلال حروب الاستقلال الأمريكية، فقد استأجر البريطانيون إبان حرب الاستقلال أكثر من ٣٠ ألفاً من الجنود المرتزقة الألمان المعروفين بـ (الهسيانز)، هُزِم بعضهم على يد جورج واشنطن في هجوم عبر نهر ديلاور، ولابُدَّ من التأكيد على أن أكثر من ثلث القوات البريطانية التي كانت تعمل في أمريكا آنذاك كانت بمثابة رماح مستأجرة، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى تحويل السفن التجارية إلى سفن عمليات حربية خاصة بموجب خطابات تكليف، وقد اتضح مؤخّراً أن أول أبطال الحرب في البحرية الأمريكية وهو (جون بول جونز) كان يعمل مستأجراً في بحرية الإمبراطورية الروسية، مما يعطي دلالات واضحة للواقع الأخلاقي للإمبراطورية الأمريكية اليوم السائرة على هذا النهج في البحث عن أفضل القتلة وضمهم إلى جنودها!!.

إن مما لا شك فيه أن تاريخ المرتزقة يمتد إلى الأعماق الموغلة في التاريخ الإنساني، فهم محاربون بالأمر، انتهازيون على أعلى مستوى، ولاؤهم الوحيد لأنفسهم، ثم للشخص الذي يدفع لهم، أما الوطنية، أو الشرف، أو حتى معاني الديمقراطية وغيرها من المسميات، فإنها اعتبارات ومفاهيم لا تدخل في إطار ما يعقدونه من صفقات؛ لأن همهم الرئيس هو أن ينفذوا ما تعاقدوا عليه من عمل بأي وسيلة،

ثم يحصلوا علـى عائد مالي مقابل ما فعلوه، وغالبية هؤلاء المرتزقة من سـقط المتاع الفاشـلين في حياتهم، ومنهم من خدم ذات يوم في سـلك الجيش، وراق له طعـم القتل والدم، فاستسـاغه. يقول وليم أولتمان واصفاً عمل هؤلاء المرتزقة: «إنهم يمارسون أعمالاً لا تخطر علـى بال، وأخطر بكثير ممـا يفعله الجنود النظاميـون، ولا ينطبق عليهم ما ينطبق على البشـر؛ لأنهم بلا مشاعر أو ضمائر، ومن أين تأتي الضمائر لبشـر مهنتهم القتل مقابل المـال»[1]، وعندما تتوقف الحرب يجد القتلة أنفسهم دون عمل، ثم يعمدون إلى تنظيم أنفسهم في مجموعات هدفهـم الحصول على لقمة العيش مقابل حماية من يستأجرهم لذلك.

فكان لدى البريطانيين الجورك والسيخ والهنود، ولدى الفرنسيين فيلقهـم الأجنبي، ولدى الهولنديين سـكان أمبوتيا، وهي إحدى جزر مولوكا في منطقة الإنديز الهولنديـة، وعند الروس قوقازهم، وعند اليابانيـين جيوش الدمـى من منغوليا والصين وإندونيسـيا وبورما، وكانت السياسـة البريطانية تقوم على تأليب جماعة عرقية أو دينية من السـكان الأصليين ضد أخرى وتتم لإخضاع شـعب آخر، وكانت تتضمـن تدريب القـوات المحلية من أجل الخدمـة في فرق الجيش البريطانـي التي يقودها ضبـاط بريطانيون أو في الفـرق الهندية البريطانية التي يسود الاعتقاد بولائها للتاج البريطاني، وكانت تتكون من سيخ وجورك.

وفي الزمن القديم، كان السـلب يمثل غاية البعثات المسلحة التي سعت من منظور الاكتناز المادي إلى إثراء الذين يقومون بها عن طريق

الاستيلاء على ممتلكات غيرهم، لا بل على رجاله، حتى إن حرب الفروسية التي كانت ترمي إلى توسيع الأراضي والسلطة، والتي كان يبدو أنه يجب أن تلتزم بمراعاة سلامة المدنيين الذين يفترض أنهم سيزيدون من ازدهار السيد الذي سيتسلط عليهم، قلما كانت تعطف عليهم. ولا يعني ذلك أن المدنيين كانوا يطاردون ويُبادون، لكن إعاشة القوات كانت مكلفة، وكان هذا الغلاء أيضاً يدفع إلى الترخيص بعمليات النهب، وكان أول ضحايا هذا الأسلوب العنيف للتموين هم الفلاحون الذين كانت حقولهم سيئة الحظ، إذ وقعت على الطريق الذي يسلكه الرجال المسلحون، بل إن نهب المناطق المقهورة كان يساعد عادة في تعويض معاناة وإحباط الجنود في المعارك، إذا لم يكن بغرض وقف نوايا العصيان بين المقاتلين.

ونظام تجنيد المرتزقة لا يثبط هذه الممارسة، بل على العكس يشجعها، والجنود المحترفون شأنهم شأن الآخرين يتغذون بشكل ما على حساب المستوطن، ويذكر يولي براكر السويسري في مذكراته شهادة متأخرة عن هذه العادة ولكنها لا تحد بزمن معين[٢]: «في أثناء زحف الجنود، كان كل واحد يحشو مخلاته (حقيبة الظهر) - بالطبع في البلد المعادي - بكل ما تقع عليه يداه: دقيق، لفت، بطاطس، دجاج، بط، وكان كل من لا يستطيع أن يحضر معه شيئاً يتلقى الشتائم من الآخرين (...) كان لابد أن نسمع هذا الصراخ عندما كنا نعبر قرية ما: كنا نسمع خليطاً من صراخ النساء والأطفال، والأوزّ، وصغار الخنازير.. كنا ننهب كل ما يمكن حمله (...) ولم يكن يجرؤ أي كائن أن يعترض، ما دام الضابط قد سمح بذلك أو حتى غض الطرف

عنـــه، ومن ناحية أخرى كان الراتب يتضمن عـــادة جزءاً من الغنيمة يتحـــول على هذا النحو إلى أجر عن الخدمات المقدمة وحافز للقتال بشجاعة للحصول عليه، ولكنه كان يسمح بالنهب حتى في وقت السلم بهدف شغل وتهدئة جماعات المرتزقة الذين لا عمل لهم.

كانت ممارســـة النهب تكاد تكون قاعدة تنطوي غالباً على معاناة أكبـــر للذين يتكبدوها، فإن أقل مقاومة تحول شـــخصاً مســـلحاً إلى مغتصب وســـفاح حقيقي، خاصة إذا ظن أنه يستطيع التصرف دون معاقبة، ويلاحظ أن الضريبة التي يتحملها الســـكان غير المســـلحين تنزع إلى الاســـتفحال في أثناء منازعات الـــرأي، وفي هذا النوع من المجابهات يعد كل شـــخص يجاهر بعقيدة أخرى عدوًا؛ ولهذا فإنه لا حاجة إلى معرفة وسائل الهجوم أو الدفاع، بل يكفي البقاء، وبالتالي، فـــإن التغلب على خصـــم إيديولوجي يظن المرء أنه غيـــر قادر بدنياً أو نفســـياً على إقناعه يعني في كثير مـــن الأحيان القضاء على هذا الخصم، وهكذا بين أواســـط القرن السادس عشـــر وأواسط القرن السابع عشر، تقاتلت أوربا الغربية فيما بينها في حروب شرسة قامت على مســـائل عقائدية أدت إلى ظهور الإصلاح البروتستانتي. وكانت حصيلة ذلـــك الصراع كارثية على الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدســـة، حيث أخذت تلك الحرب في مرحلتها النهائية التي عرفت باسم (حرب الثلاثين ســـنة) شكل مجزرة مأساوية لم تفق ألمانيا من آثارها ســـوى بعد نحو مئتـــي عام، وفيما بـــين ١٦١٨ و ١٦٤٨ هلك نصـــف فلاحي تلك الأقطار، وقدّر إجمالـــي عدد الضحايا في أوربا الوسطى بنحو ثمانية ملايين قتيل؛ فالخراب والأهوال التي تعزى إلى

الحماس المسيحي - المعتاد في المجابهات الإيديولوجية - للمقاتلين كانت تتفاقم بسبب الابتزاز الذي كانت تقوم به جماعات المرتزقة غير المحكومة، المتلهفة للنهب، زد على ذلك تضاعف خسائر الاستغلال العسكري والسياسي الذي نتج عنها.

غير أن الثورة الفرنسية غيرت هذه المعطيات في مطلع الحقبة المعاصرة؛ ولم يمر حجم الحروب التي شنت باسم الأخلاق الجمهورية التي طالبت بـ «ضريبة الدم» بلا آثار بالنسبة للجمهور؛ فالحكومات التي تعاقبت على رأس فرنسا عممت ممارسة التجنيد، فأصبح كل رجل في سن حمل السلاح معرضاً للاستدعاء لخدمة وطنه والموت في سبيله، وكلما كان النزاع وحشياً، زادت الفجوات التي كان يحدثها في أي شريحة عمرية، وفي هذا الصدد كانت للسياسة المتبعة آثار هائلة على المجال المدني الذي تدمره عن طريق سلب قواه الحية، ومن المنطقي ألا يكون الرجال قادرين على أداء واجبهم كجنود في الوقت الذي يواصلون فيه أنشطة من شأنها أن تسهم في الرخاء العام. وهكذا كانت أغلبية المجابهات التي حدثت منذ ما يقرب من مئتي عام تسبب خسائر اقتصادية وبشرية كبيرة لأجيال كاملة.

ومن ناحية أخرى زاد نطاق وأمد المعارك من الخسائر الناتجة عن اختفاء السكان الذكور، فوفقاً للمنطق القومي الساري آنذاك كان على كل فرد في المجتمع أن يساند المجهود الحربي، وبالأحرى عندما يكون منتمياً إلى معسكر مهزوم خاضع لأهواء دولة منتصرة. وهكذا كان السكان المنهزمون يشهدون ناتج عملهم يُصادر أو يُستولى عليه أو تُطلب منهم لخدمة الجيش المعادي. لقد سببت هذه الممارسة

التي كانت ملحوظة بشـــكل خاص فـــي أثناء حروب الغزو التي ميزت القـــارة القديمة في مطلع القرن التاســـع عشـــر والنصف الأول من القرن العشرين، معاناة رهيبة للسكان الذين كانوا عرضة للاستغلال والابتزاز.

إن مـــا كان ينتمي في عصـــر المغامرات النابليونية إلى أســـلوب فوضوي ووحشـــي للتموين تحوّل في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى نهـــب منظّم للبلدان المغتصبة، فلم يقتصر على الســـعي إلى إعالة أو إلى إثراء المنتصرين، وإنما أيضاً إلى سحق الخاسرين، أي استنزاف مواردهم المادية والنفسية.

وفـــي أثناء الحرب العالمية الثانية، كان إضعاف معنويات المدنيين يمثل ركناً أساســـياً مـــن أركان المعـــارك؛ فالنازيون لـــم يترددوا في اســـتخدام أي عنف لإخماد أي تذبذب في إرادة المعارضة عن طريق ارتكاب الفظائع والإرهـــاب؛ وكانت القوات المتحالفة، التي كانت أقل مثابرة في وحشـــيتها مع السكان الألمان، مشهورة هي أيضاً، بارتكاب الأعمـــال البربرية بانتظام، إذ كانت توجه ضد المدن البعيدة عن خط المواجهة غارات جوية لم تكن تقصد سوى المدنيين غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم بشـــكل ملائم. وهنا، كانت كفاءة القتل مصحوبة بإرهـــاب مذهل، حيـــث لم يكن الأمر يتعلق بالتدمير وحســـب، وإنما أيضاً بإثارة الذعر وروح الهزيمة بإذهال العدو. ويكفي أن نتذكر قنابل الفوسفور التي دمرت درسدن في ألمانيا أو السلاح النووي الذي أطلق على هيروشيما وناجازاكي في اليابان. وفي كل من تلك الحالات، كان التكتيـــك الذي تمثل في قتل المدنيين يحقق أهدافه العســـكرية؛ لأنه

كان يسهم في فرض وقف الأعمال العدائية. بيد أن التكلفة البشرية – الفادحة – لذلك النجاح تبدو متجاوزة إلى حد بعيد ثمن السلم. وفي الواقع، بينما لم يسجل المدنيون الذين كانوا خارج المعارك نسبة خسارة أكبر من ٣٠٪ في نهاية القرن التاسع عشر، فإن هذه النسبة تضاعفت فيما بين عامي ١٩٣٩م و ١٩٤٥م. كما ارتفعت هذه النسبة بشكل مذهل بعد حدوث انخفاض قليل في الستينيات، بحيث بلغت ٩٠٪ تقريباً في السنوات العشر الأخيرة.

وإن كان القتل خلال الحروب في تلك المدة نظم على شكل لوائح مجندين؛ فمهنة القتل التي كانت تجد فيما مضى رفضاً لها، أصبحت اليوم تجد قبولاً، وأصبح لهذه المهنة شركات لها روادها، وكذلك بالطبع لها زبائنها، وبحسب ما كتب جيفري هريست «إن خصخصة العنف كانت مظهراً متكرراً في العلاقات الدولية من قبل القرن العشرين»[٣]، ومنذ نهاية الحرب الباردة سُرِّح من الخدمة العسكرية حوالي ستة ملايين جندي نظامي وجدوا أنفسهم في سوق العمل دون مهارات تذكر باستثناء مهاراتهم القتالية والعسكرية، ووصل حجم الجيش الأمريكي إلى ٦٠٪ من حجمه الذي كان عليه منذ عشر سنوات سابقة، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي أودى بالجيش الأحمر هائل العدد إلى الطرقات، وذابت عسكرية ألمانيا الشرقية، كما أدى انتهاء الحكم العنصري في جنوب إفريقيا إلى تدمير طبقة الضباط البيض التي كانت تمارس دورها في حملات القتل والتعذيب اليومي، كل هؤلاء وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها عاطلين عن العمل، واتجهوا نحو شركات الخدمات العسكرية التي أخذت بالازدهار بعد تغذيتها بهذه النوعية من القوة البشرية.

لقد تنامى استخدام المرتزقة في مناطق الصراع الساخن إما حفاظاً على حياة الجنود النظاميين أو لأن الجنود النظاميين غير قادرين على الإمساك بزمام الأمور والسيطرة على المناطق الملتهبة، وحتى عندما يُقتل (المرتزق)، أو يُسحل في الشوارع ويحرق، أو حتى يقع في الأسر فلا أحد ينعاه، أو يجمع رفاته، أو حتى يفاوض من أجل إطلاق سراحه، وهذا ما نجده واضحاً عندما تعرض المتعهدون الخاضعون للإدارة الأمريكية للقتل على أيدي عصابات المخدرات في كولومبيا، فنادراً ما كانت هذه الحوادث تجد التغطية في الصحافة الأمريكية؛ وعند قتل المتعهدين الأربعة في الفلوجة وعلقوا فوق جسر على نهر الفرات، فقد تركت هذه العملية أصداء عند العاملين العسكريين في العراق، سواء بين المرتزقة، أو حتى بين الجنود النظاميين؛ ولكن هذا الأثر لم يكن كافياً حتى تنسحب تلك الشركات من السوق العراقي.

وفي الصومال عندما قُتل مجموعة من الجنود النظاميين الأمريكيين في الصومال كما حدث في سنة ١٩٩٣م فقد تسببت هذه الأخبار في دفع الشعب الأمريكي للاحتجاج على العمليات العسكرية في القرن الإفريقي، مما ترتب عليه إلغاء العملية التي عرفت في الأدبيات العسكرية باسم، (توفير الراحة).

وكذلك الحال في فرق الموت بأمريكا الجنوبية والتي أشرفت عليها وكالة المخابرات الأمريكية من ناحية التدريب والتسليح، فقد أشرفت ونفذت عمليات إعدام وقتل وحرق وإخفاء رجال دين وأساتذة جامعات والعديد من القيادات الوطنية والدينية، وعندما كان يقتل

أو يؤسر الجندي التابع للإدارة الأمريكية لم يكن يجد من يقف إلى جانبه، وكان يواجه مصيره وحيداً.

تُعرِّف المعاهدات الدولية المرتزق بأنه «كل من يُجند محلياً أو دولياً ليشارك في صراع مسلح أو في الأعمال العدائية مدفوعاً برغبة الربح (المالي) ويحصل على أجر يفوق نظيره المجند في الجيوش الرسمية، وحسب ما يوضحه آلن بيليه -أستاذ القانون الدولي في جامعة تانتير الفرنسية- المرتزق هو الذي يدخل طرفاً في النزاع بدافع الربح، وهو عمل يمنعه القانون الدولي، ومع هذا نجد القوانين الدولية الخاصة بوضع المرتزقة واستخدامهم من قبل الأطراف المتحاربة؛ نجدها في جميع الأحوال ضبابية بسبب المناخ السياسي المتغير الذي جُندوا فيه، وربما كانت الارتزاقية ثاني أقدم مهنة في التاريخ، حيث اكتسب المرتزقة شهرتهم كونهم آلة حرب وقتل متعطشة للدماء، أوقعوا خراباً في الدول الإفريقية ومارسوا دورهم في أمريكا الجنوبية، واليوم يقومون بدورهم في العراق وأفغانستان ومن قبل في فلسطين، وهم يمثلون بنادق جاهزة للإيجار، وليست هناك مسؤولية أمام أي دولة أو أي قوانين دولية، فهم جاهزون للعمل لحساب من يدفع أكثر، بصرف النظر عن القضية التي يقاتلون في سبيلها، وبالمجمل، لا يهمهم مستقبل البلد الذي استأجرهم، فطالما استمرت الحرب، استمرت رواتبهم ومخصصاتهم، وهم بلا شك المستفيدون من هذا الخراب.

وتحاول هذه الشركات أن تكشف عن قوتها في التعامل وحسم المسائل، ومنها ما يشيعوه من أن أحد هؤلاء القتلة كتب على قميصه

«عدو الشـــفقة والرحمة»، وآخر وجد اثنين من رجاله يختلفون بشأن من يحظى بامرأة، وقيل إنها راهبة من أمريكا الجنوبية، فما كان منه أن قال: ســـوف ينالها كلٌ منكم، وقام بشطرها إلى نصفين!! للدلالة على شراستهم ووحشيتهم في تنفيذ المهام.

واليوم ومع الخراب الذي يعم الأرض العربية والإســـلامية شرقاً وغربـــاً، أخذت منظمات الارتزاق تزداد؛ إذ بلغ عددها أكثر من ثلاث مئة ألف منظمة، وأوضحت التقارير أن حجم نشاط شركات التأجير بلـــغ نحو ٢٠٠ مليار دولار، كما أن انتشـــار هـــذه الظاهرة يتم تحت ذريعة مساعدة الدول الضعيفة التي تعاني من عدم الاستقرار، وذلك بإعداد وتأهيل جيش نظامي فيهـــا قادر على حفظ الأمن الداخلي، وقمـــع التمردات، ومواجهة التهديد الخارجي للبلاد، مع تقديم العتاد اللازم من أسلحة وتكنولوجيا حسب ادعاء منظمات المرتزقة، وغيرها من الحجج التي ترددها ألسنة القائمين على شؤون هذه المهنة.

وإذا كانت حجج من يستخدم المرتزقة بهدف فرض الأمن وإعادة الســـيطرة، أو حتى من يقوم على تأســـيس هذه القوات التي أقل ما توصف أنها محترفة القتل والخراب متنوعة حسب طبيعة المهنة التي تقوم بها الشـــركة، تُطرح العديد من الأســـئلة حـــول ثاني أقدم المهن في البشـــرية ومنها، هل يمكـــن التمييز قانونياً مـــا بين مرتزق جيد وسيئ، وهنا يمكننا النظر إلى طبيعة نشاطهم في سيراليون مثلاً، أو العراق اليوم، فهل ســـيكون مستقبل هذا البلد الإفريقي أو ذلك البلد العربـــي المنهك مـــن الاحتلال، أفضل لو وظف المرتزقة بشـــكل دائم وعلني؟ وماذا يمكـــن القول عن الجنود الصرب والكرواتيين وغيرهم

الذين كانوا سـابقاً أعداء واستساغوا مثل غيرهم القتل والاغتصاب ويعملون اليوم في العراق.

أو عـن القناصة الرومان والجنوب إفريقيـين الذين دفع صرب البوسـنة لهم أمـوالاً ليقتلوا المدنيين البوسـنيين فـي أثناء حصار سـراييفو وسربينتشا؟ وهل يجوز لنا القول إن الوقت قد حان لتعديل قوانـين المرتزقة وتعريفهم، ومنها اقتراحات خبـراء القانون الدولي بمنح المرتزقـة وضع العسـكريين، وبالتالي يصبحون أكثـر التزاماً بواجباتهـم، فيمـا يقترح آخرون قانوناً يطلب من شـركات الأمن أن تكون مسجلة في حكومات وطنية، فهذا يجعل الشركات مسؤولة أمام جهاز ترخيص حكومي يطلب من مثل تلك الشركات الالتزام بالقوانين الدوليـة. وماذا عـن تراجع عدد المطلوبين للتجنيـد في الدول التي تمارس الحرب ويعود جنودها بالنعوش أو الأكياس السوداء، فهل من حق تلك الدول أن توظف مرتزقة للعمل بدلاً من جنودها، وأخيراً هل من حق عالم اليوم خصخصة الجيوش أسـوة بالشـركات، وأن يتجه إلى جعـل القتلة المأجورين والمرتزقة بديلاً عملياً عن قوات الطوارئ الدولية التي أصبحت عاجزة عن القيام بمهامها.

**الهوامش:**

(١) انظر أولتمان، وليم، قصة المرتزقة الأربعة في الفلوجة الباسلة

www.albasrah.net/maqalat__mukhtara/arabic

0404nadim__120404.htm

٢) انظر مجلة الكفاح العربي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥م، النزاعات الجديدة: الماضي في إطار الحداثة.

٣) انظر سنجر، بيتر وارن، مهنة بعمر العالم، صحيفة اللوموند توبلوماتيك الفرنسية، ٢٩ إبريل ٢٠٠٣م.

## التحالف العسكري - الصناعي

علينا أن نحترس من تنامي النفوذ غير المبرّر للمجمع الصناعي العسكري؛ وعلينا ألا نسمح يوماً لهذه التركيبية بإلحاق الخطر بالحريات التي نتمتع بها وبالأساليب الديمقراطية التي نتبع نهجها. دوايت ايزنهاور

تشكل الحاجة إلى الحرب وفق السياسة الغربية عموماً والأمريكية تحديداً ذريعة لإثبات القوة، ووسيلة لتصريف المنتجات العسكرية إما بالبيع إلى الشركات العاملة في تأجيج نار الصراع، أو حتى عند استخدامها ليصبح بعدها الفشل في هذه الحرب خياراً مستحيلاً؛ فالقوة العظمى أياً كانت تدخل الحرب بغية تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية دون النظر إلى العواقب التي قد تلحق بالبلد المُحتل، ودائماً ومنذ القدم انتشرت علاقات تعاون وانسجام ما بين تحالف المال والسياسية الذي أصبح يُعرف في عالم اليوم بالتحالف العسكري الصناعي، ويشكل الدخول إلى هذا المجال من المعلومات والإحصائيات وحتى الأرقام مدخلاً لكشف المغزى الحقيقي من هذا التحالف، وأياً كانت التحولات التي شهدها العالم اليوم نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، فهناك شيء واحد ظل واضحاً ولا جدال فيه، هو زيادة وتيرة التعاون بين المال والسياسة، وحلول صناعة الذخائر والتربح من الحرب محل صفقات الطاقة والاتصالات التي كان روادها شركتي (أنرون) و(ورلدكوم)، فصناعة

الذخائر في الولايات المتحدة اليوم هي وسيلة الثراء عند رواد الحرب الحالية، وهذا بسبب الشراكة بين المال والسياسة.

**هيمنة الشركات الكبرى:**

كتب الصحفي الأمريكي (جوناه غولدبيرغ) في (الناشيونال ريفيو)[1]: «إن الولايات المتحدة كل عشر سنوات أو نحوها تحتاج إلى الإمساك ببلد صغير ومتداعٍ وتقذفه إزاء الحائط، فقط لكي تظهر للعالم أنها تعي وتفعل ما تقول. ومن هنا فقد حاربت الولايات المتحدة العراق لأنها بحاجة لجهة ما تحاربها في المنطقة، والعراق كان هو الخيار الأمثل». إن ما ذكره (غولدبيرغ) صحيح فيما يتعلق بالحاجة إلى الحرب، إلا أنه أخطأ في الجهة المستفيدة ألا وهي المجمع الصناعي العسكري المستفيد الأول والأخير من حرب العراق وما بعدها.

ويرتبط وبشكل وثيق الاقتصاد بالحاجة إلى الحرب حيث لعب الاقتصاد دوراً واضحاً في التأثير على مجمل عمل الإدارة الأمريكية، وهذا يبدو واضحاً للغاية، والولايات المتحدة كانت دائماً لديها مشكلة اقتصادية كبرى، هي وفرة الإنتاج الهائلة التي تحتاج إلى توفر فرص تصديرية قادرة على استمرار عجلة الإنتاج التي تستوعب مؤسساتها مئات المليارات من الدولارات، وملايين العاملين، وفي العام ١٨٩٨م الذي يعده كثير من المؤرخين بداية للإمبريالية الأمريكية كانت الصادرات الأمريكية قد بلغت مليار دولار من غير أن تتجاوز الشركات عُشر قدرتها على الإنتاج؛ ولذلك انتقلت إلى مرحلة تصدير رأس

المال مباشرة، وأصبح فتح المجال للصادرات الأمريكية في جميع دول العالم هدفاً قومياً، حتى وإن كان ذلك بالقوة العسكرية، وقد عبر الرئيس الأمريكي (تيودور روزفلت) عن هذه الحقيقة بالقول[٢]: «إن قدرنا هو أمركة العالم، تكلموا بهدوء واحملوا عصا غليظة، وعندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيداً».

إن تحالف رأس المال مع الصناعة تحالف قديم في السياسية الأمريكية، فقد حذر (جورج واشنطن) أول رئيس أمريكي من النمو غير المبرر وغير الصحي للمنشآت العسكرية بما قد يفضي إلى تضخيم جهاز الدولة الذي قد يمارس سلطات أوتوقراطية تحكم فيها الأقلية، وتهدد الديمقراطية وتعيد سيرة الدولة المطلقة في الحكم بأوروبا، كما شهدت جلسات الكونغرس الأمريكي في أوائل الأربعينيات عضواً نبه إلى خطورة التحالف بين المال والعسكر، فكان أن شن حملة منظمة ومتواصلة للتحذير من مغبة مثل هذا التحالف، ولكشف القوى المالية المستفيدة من أنشطة القوات الأمريكية المسلحة، وكان هذا النائب هو: (هاري ترومان) الذي اختير من قبل الرئيس روزفلت نائباً له في سنة ١٩٤٥م، ثم اختير بعد وفاة روزفلت المفاجئة ليصبح الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تكون الوفاة المفاجئة لروزفلت وتحذيرات ترومان هي التي أخرت تجذر الشركات، وفي ٢٤ أغسطس ١٩٣٤م تقدم جيرلد ماجير وهو عسكري متقاعد إلى الجنرال سميدلي بتلر من أجل الاستيلاء على البيت الأبيض بعد أن فاتحه مجموعة من رجالات

المال والأعمال بشأن سياسية روزفلت التي أضرت بمصالحهم بهدف إعلان الجنرال بتلر حاكماً عسكرياً على غرار هتلر وموسوليني، أما لماذا فيأتي الجواب أن كلاً من هتلر وموسوليني حققا ازدهاراً رأسمالياً وخفَّضا الدين العام، وكبحا جِماح التضخم المالي وخفَّضا من أجور العمال وسيطرا على النقابات العمالية؛ أما روزفلت فلم يسيطر على شيء مما سبق!!.

لقد شكل تحذير ترومان ومن قبله تحذيرات جورج واشنطن حالة الشركات الكبرى في الولايات المتحدة، فقد وصف الصحفي الفرنسي (إيريك لوران) وضعية الشركات الكبرى بقوله[٣]: «من السّمات الجوهرية الدائمة لعالم الأعمال الرأسمالية سمتان: المتاجرة مع أنظمة معادية لها عداءً كلياً، والمساعدة على دعم تلك الأنظمة عسكرياً، وأحياناً دعم الرؤساء فيها»، ويقدم لوران دلالات تاريخية واضحة، فيذكر أن شركة جنرال موتورز الأمريكية - مثلاً - أنتجت مصانعها في ألمانيا في عهد هتلر ٥٠٪ من جميع المحركات المعدة لطائرة (يونكر ٨٨)، والتي اعتبرها خبراء الطيران أفضل قاذفة زُوّد بها سلاح الطيران الألماني في الحرب العالمية الثانية، كما صنعت فروع شركتي فورد وجنرال موتورز ٨٠٪ من المدرعات نصف المجنزرة، و٧٠٪ من الشاحنات الثقيلة لتجهيز جيوش الرايخ الألمانية التي كانت تقاتل القوات الأمريكية، وفي الوقت نفسه كانت مصانع ذات الشركة في الولايات المتحدة تجهز الطيران الأمريكي بما يلزم لمواصلة المعارك، وزيادة على ذلك، فقط طلبت هذه الشركات من الحكومة الأمريكية بعد انتهاء الحرب بصرف تعويضات عن

الخسـائر التي تعرضت لها نتيجة قصـف مصانعها في ألمانيا إبان الحرب!!

هذه الاستماتة في تصريف المنتجات العسكرية الأمريكية وأدوات القتل جعلت من تصريح الجنرال سميدلي بتلر ذا مغزى وسط نشاط تحالف المجمع الصناعي العسكري الحالي في الولايات المتحدة والذي قال: «أمضيت ثلاثين سـنة في مشاة البحرية (المارينز) كنت خلالها وفـي معظم أوقاتي مدافعاً ذا عضلات من درجة رفيعة عن المصالح التجارية وعن وول ستريت والمصرفيين، باختصار كنت مبتزاً لمصلحة الرأسمالية»[٤]، ويعود بروز دور هذا المجمع إلى مرحلة ما بعد الحرب العالميـة الثانية، حيث خرج أرباب هذه الصناعة بأرباح تجارية عالية وطاقـات إنتاجية لا سـابق لها تبعاً لحجم الطلب، ومما أسـهم في تطورها امتلاكها للتقنيات الألمانية عند نهاية الحرب.

ولقد تجذر هذا الحلف ما بين أصحاب المال وأصحاب العسكر، وفي التاريخ الأمريكي نجد نماذج من استخدامات القوة، فقد استخدم هذا الحلف الحرب الإسـبانية كذريعة لنشـر القواعد العسكرية في أمريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبي وهاواي والفلبين، كما أن جشع هذه الشـركات دفع بالرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بعد أكثر من خمسين عاماً- من توجيه روزفلت إلى إطلاق صيحة تحذير في آخر خطبة وجّهها للشـعب الأمريكي سنة ١٩٥٨م، فقال عندما أصبح في مأمن من انتقام الأخطبوط الاقتصادي: «علينا أن نحترس من تنامي النفوذ غير المبرّر للمجمع الصناعي العسكري؛ وعلينا ألا نسمح يوماً

لهـذه التركيبة بإلحاق الخطر بالحريات التي نتمتع بها وبالأسـاليب الديمقراطية التي نتبع نهجها».[٥]

هذا التنامي المخيف للشـركات العسـكرية يدفعنا إلى القول إن الإدارة العسـكرية الأمريكية بكافة أطيافها تحولت إلى جيش خاص للرئيس الأمريكي يستخدمها وقت يشـاء لتنفيذ العمليات الخاصة، ويحقـق مـن ورائها عائـدات تصب مباشـرة في جيـوب أصحاب الشـركات المالية والعسـكرية، وينضم إلى قائمـة المحذرين من هذا التحالـف الدكتور بـول كرومغان الذي كتب حول هـذا الحلف مبيناً النفوذ غير المشـروع الـذي يتمتع به المجمع بين الدوائر العسـكرية والدوائر الصناعية؛ واصفاً إياه بأنه تحالف خطير سوف يترك آثاره على أداء المؤسسات السياسية، وعلى التخطيط الإستراتيجي ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.[٦]

**الدعم خارج الحدود:**

ويشـكل دعم المجمع العسـكري الصناعي حجر الأسـاس عند القائمين على السياسـية الأمريكية، فهم بلا شـك مسـتفيدون من استمرار عمل هذا المجمع، وهناك العديد من الحالات في تاريخ العقل الأمريكي التي يمكن من خلالها الاسـتدلال بها، فقد قام هذا المجمع في دعم النظام السـابق في يوغسلافيا، فعندما ترك لورانس إيغلبر وزارة الخارجية الأمريكية سـنة ١٩٨٤م أصبح شـريكاً في مؤسسة شـركاء كيسنجر، ومديراً لمؤسسـة مصرفية فرعية ممتلكة بالكامل

وتابعة لمصرف لوبليانسكا المملوك للنظام اليوغسلافي السابق، كما أصبح ممثل الولايات المتحدة لسيارات (يوغو) الصغيرة، ثم أصبحت هذه الشركة إحدى زبائن مؤسسة شركاء كيسنجر.

وتشكل أهمية هذه الشراكة أن شركة يوغو السابقة الذكر، قامت بدور مجمع الصناعات العسكرية وتصنيع الأسلحة في يوغسلافيا السابقة، حيث استولى عليها (سلوبدان ميلوسوفيتش) إضافة إلى مصادر القوة الأخرى التي كانت تمثل الجيش اليوغسلافي عند اشتعال أزمة البلقان، ومن ثم أصبح (إيغلبر) نائباً لوزير الخارجية ثم وزيراً للخارجية مما دفع بمؤسسة كيسنجر أن تنظر إلى هذا التحالف بنظرة واقعية وفق الرؤية الأمريكية، وتطالب الإدارة الأمريكية غض البصر عن تجاوزات وحروب ميلوسوفيتش ضد أربع جمهوريات مجاورة.

وقام هذا التجمع بتصريف آخر لبضاعته الكاسدة بعد أن شكل اللوبي الأمريكي ما يُعرف باسم لجنة العمل البلقانية المكونة من دونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفيتز بعد أن وجدوا في الأزمة البلقانية ضالتهم المنشودة لتصريف البضاعة المخزنة منذ سنوات، وتجنيد من يلزم من القتلة لإكمال المهمة، وكذلك الأمر مع بيع الأسلحة إلى إندونيسيا. وعندما سُئل هنري كيسنجر أن صفقات بيع الأسلحة استخدمت في قمع الحركات المناوئة للحكومة تهرب من الإجابة وقال: «لست مهتماً، فأنا لا أجني شيئاً منه ولا أحصل على عمولة»[٧]، وهذا بالطبع كذب وافتراء واضح، ولكن من يجرؤ على محاكمة هنري كيسنجر!!

إن التعاون ما بين هنري كيسنجر واللوبي الصناعي العسكري تعاون وثيق، وفي كل الأحوال فإن خطط كيسنجر المالية ارتبطت بشكل وثيق مع خطته في مجال السياسية الخارجية، وارتبطت كذلك مع استراتيجيته في المصالح والأعمال الأخرى، بمعنى، كيسنجر يؤدي عمله تجاه منظومة المصالح في انسجام تام بين هذه الأطراف، ومن مظاهر قوة المصالح مؤسسة شركاء كيسنجر ذاتها وهي مؤسسة استشارية تقوم بتمهيد الاتصالات بين الشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات الأجنبية وتسهيلها للوقوف على خدمتها.

إن قائمة الزبائن السرية لمؤسسة شركاء كيسنجر تتضمن شركة أمريكان إكسبرس، وشيرسون ليمان، وآركو ودايوو من كوريا الجنوبية، واتش جيه هاينز، وآي تي لوكهيد وغيرها من الشركات العالمية، أما من أبرز شركاء كيسنجر فهما لورانس إيغلبرغر، وبرينت سكاوكروفت اللذان عملا معه في السياسة الخارجية وفروع الأمن القومي في الحكومة الأمريكية، والأكيد أن مثل هذه الشركات وحتى التي تتضمنها ملفات العقود تمنع أي ذكر للترتيبات ما بين مؤسسة كيسنجر والشركات المعنية، ومن هنا يأتي طمس الحقائق.

أما التصريف الثاني للبضاعة الكاسدة في التاريخ الاقتصادي الأمريكي فيتمثل في تبدل الخطط الاستراتيجية ذاتها من الاحتواء إلى المواجهة، فلم يمض على سقوط جدار برلين أسبوع واحد حتى قدم الجنرالان كولن باول وبتلر مشروعاً إستراتيجياً جديداً للسنوات الخمس القادمة (١٩٩٠-١٩٩٤م)، في ١٥ تشرين الثاني من عام

١٩٨٩م، قام هذا المشـــروع على مبدأين: مبدأ (الدول المارقة)، ومبدأ القـــوة – القاعدة التي لا يجوز أن ينخفض عددها عن مليون وســـت مئة ألف جندي، وتمـــت الموافقة على المخطط في ٢٦ يونيو ١٩٩٠م، والإعلان عنه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، في مؤسسة أبسين في كولورادو، وقد اعتمد على المعايير الآتية لتحديد الدول المارقة:

١) الدول ذات العداء التاريخي للغرب.

٢) الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

٣) الـــدول التـــي لا تحترم قواعد الســـلوك الســـائدة فـــي المجتمع الدولي.

٤) الدول التي تؤيد الإرهاب.

٥) الدول التي تملك مؤسسات عسكرية ضخمة وحديثة.

وبنـــاء على هـــذه المعايير صُنفت العـــراق وإيـــران وليبيا وكوريا الشمالية وسورية وكوبا دولاً مارقة.

لقد أحدث تبني وإعلان الاســـتراتيجية العســـكرية ضجة كبيرة في الأوساط الديمقراطية والليبرالية في الولايات المتحدة، ليس لأن بعض الدول صُنفت (دولاً مارقة)، بل لأن تلك الأوســـاط كانت تتوقع أن نهايـــة الحرب الباردة ســـتعني نهاية هســـتيريا الحرب التي كانت تـــروِّج لها القـــوى المحيطة بالمجمع الصناعي العســـكري، ووضع حد لذهـــان الحرب التي كان يبشـــر بها اليمين فـــي مناهضته الصاخبة

للشـيوعية والإلحاد، وبالتالي تحويل جزء كبير من ميزانية التسـلح ونفقات الجيوش والقواعد العسـكرية إلى حلّ القضايا الاجتماعية المتفاقمة والمؤجلة، وتحسـين جودة الحياة في ظل السـلام للصالح العام ومسـاعدة الفقراء، وذلك بعدمـا كان قد كلف كل فرد أمريكي ٨٢ ألـف دولار لخدمة مآرب تلك الحرب. وعليه اعتبرت الأوسـاط الليبراليـة أن البنتاغـون بتبني مبدأ (الدول المارقـة) كان يعاني من الهوس والاسـتحواذ غير المبرر وجنون العظمـة، وأنه يخترع أعداء أقزاماً وتافهين حرصاً على امتيازاته وسلطاته وسلطانه.

أما القراءة الاستراتيجية لمبدأ «آلدول المارقة»، فقد امتاز بدراستها البروفسـور مايكل كلير الذي كتب بحثاً في كتاب السياسـة الدولية بعنوان «صناعة الأعداء للتسعينيات» واتهم البنتاغون باختراع نظرية (الدول المارقة) لتسويغ استمرارية سياسة الحرب الباردة وعدوانيتها ونيل رضى الدولة والمجتمع تحت مظلة المصلحة القومية، يقول كلير: إن البنتاغون وضع في سلة واحدة سبع دول متفاوتة القوة وفي قارات مختلفـة لكي يقنع المواطـن بأن العدو على الأبـواب وفي كل مكان، ويقنعه بأن (الأخطار الإقليمية) المحدقة واحتمال نشوب الحرب على عـدة جبهات فـي آن واحد أمر ممكن، ولكي يحـث الكونغرس على الموافقة على أن (أشـرار الدول المارقة) يشـكلون خطـراً كبيراً على الأمن القومي وتحدياً أخلاقياً للحضارة.

لقد أظهر تحذير آيزنهاور السابق، وتصرفات كيسنجر وغيره من رجالات الإدارة الأمريكية أن انتماء كبار مسـؤولي الإدارة الأمريكية

للشـــركات الكبرى هو الأصل، وليس انتماؤهم لـــلإدارة، وأبرز مثال على ذلك نائب الرئيس الحالي ديك تشـــيني الذين يمكن وصفه -بلا أدنى مبالغة- بأنه «مندوب شـــركة هالبيرتـــون في إدارة بوش»، فقد تسلم تشيني وزارة الدفاع في عهد بوش الأب، وأفرط في منح العقود لشـــركته الخاصة، وقبل تركه للوزارة، أصدر قراراً بأن تُحوّل معظم أعمال توفير الدعم للعمليات العسكرية في الخارج إلى هذه الشركة، وبهامش ربح مضمون يتراوح بين ١-٩ ٪، وبموجب ذلك العقد قدمت الشـــركة خدماتها للقـــوات الأمريكية أينما حلَّـــت؛ في حرب الخليج الأولى، وفي الصومال وفي البلقان، وأصبحت هالبيرتون توظف أكبر عـــدد من العمال في الولايات المتحدة؛ حتى إنها كانت توفر مغسّـــلي الموتى من أجل الجنود الأمريكيين القتلى، وفي المقابل كانت الشـــركة ســـخية؛ إذ اعتُبِر مديروها من أكبر المســـاهمين في حملة بوش الأب الثانية، وفي ســـنة ١٩٩٥م تعاقد تشـــيني مع الشـــركة ليصبح رئيساً تنفيذياً لها، وفي ربيع سنة ٢٠٠٠م وصل التداخل بين الشركة والبيت الأبيض حد تولّي تشـــيني رئاســـة اللجنة المكلفة بالبحث عن شخص يصلـــح كنائب للرئيس جورج بوش، في الوقت نفســـه الذي كان يدير فيه شركة هالبيرتون، وفي نهاية الأمر قرّر أن يرشح نفسه للمنصب، وهو ما وصفه أحد أصدقائه المقربين - ســـتيوارت سبنســـر - بأنه «الفعل الأكثر ميكافيلية الذي ســـمعت به فـــي حياتي»[٨]، وبعد تولي تشـــيني منصبه الجديد -نائب الرئيـــس- انهالت عقود جديدة على شـــركته الأم، فتم التعاقد معها لتأهيل صناعـــة النفط العراقية بما قيمته ســـبعة مليـــارات دولار، كما كُلفت ببناء معســـكري اعتقال في خليج جوانانتامو الكوبي بقيمة (٣٧) مليون دولار.

ثم جـاءت إحدى خطوات هذا المجمع الصناعي العسـكري بأن وسع نفوذ حلف الناتو وشكل لجنة خاصة لترويج هذا التوسع برئاسة بروس جاكسون نائب رئيس شركة لوكهيد مارتن للصناعات العسكرية الذي ترأس اللجنة الفرعية للحزب الجمهوري لشـؤون الأمن القومي والسياسـية الخارجية فـي الوقت الذي تعالت فيـه الأصوات لحل الحلف بعد سقوط حلف وارسو.

وبعد انتهاء توسيع الحلف وانتهاء حرب البلقان ومحاولة دمج دول جديدة في هذا الحلف مؤخراً جاءت الحرب على أفغانسـتان لتنقل الانتشار العسكري الأمريكي إلى آسيا الوسطى على الحدود الجنوبية لروسيا، والغربية للصين، والشرقية لإيران، كما توجد قواعد أمريكية دائمة في أذربيجان، وطاجكسـتان، وأوزبكستان، وتركمنستان، وفي باكسـتان فقد عززت القوات الأمريكية مـن وجودها، بالإضافة إلى سـقوط كابول لتتحول من بعدها إلى أكبر قاعدة عسـكرية أمريكية في آسيا الوسطى.

وليس هذا فحسـب، ولكن هناك ما يمكن تسـميته بأمن الطاقة الأمريكي، وهي كلمة كانت تردد دائماً في أحاديث رتشارد سون وزير الطاقة الأمريكي في إدارة بيل كلينتون، حيث شـكلت منطقة آسـيا الوسـطى وبحر قزوين الغنية بالنفط والمعادن، شكلت أهمية خاصة عند الولايـات المتحدة الأمريكيـة؛ فبحلول فبرايـر ٢٠٠٢م تمكنت الولايات المتحدة من إقامة قواعد عسـكرية دائمة في كل جمهوريات آسيا الوسطى وفي أفغانسـتان، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي

كولـن باول إن أمريكيا سـتكون لها مصالح وحضور دائم في وسـط آسيا من نوع لم نكن نحلم به من قبل.

عدا على أن هذا «الفتح الأمريكي» عسكري اقتصادي؛ فالغنيمة تسـتحق المعاناة والتضحية، وتعد خريطة خط الأنابيب حاسمة لأن النفط والغاز سـيكونان عديما القيمة دون وجود وسيلة لنقلهما إلى الموانـي البحرية العميقة، وهناك ثـلاث طرق يمكن أن يمر بها خط الأنابيب، عبر روسـيا، أو إيران أو أفغانستان، حيث يقول جون بلجر في هذا السياق وفي كتابه (أسياد العالم الجدد) إن العارفين بصناعة النفط يعلمون أن حلم تأمين خط الأنابيب عبر أفغانستان هو السبب الرئيس الذي دفع باكستان إلى تقديم دعم شديد إلى طالبان، وسبب قبول الولايات المتحدة بهدوء استيلاء طالبان على أفغانستان.

واستمراراً لما سـبق من هيمنة الشـركات على مجمل قطاعات الحيـاة بعثـت إدارة بوش - تشـيني الحياة في قانـون كانت إدارة بيـل كلينتون قد صاغتـه وهو (قانون تحرير العـراق) لعام ١٩٩٨م. وراحـت إدارة بوش تنـاور وتخادع في المحافـل الدولية وفي أميركا وتخترع الذرائع الزائفة، من أسلحة الدمار الشامل إلى علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة وأحداث ١١ سـبتمبر إلى ديكتاتورية النظام واستبداده، لتبرير شن الحرب على العراق وتغيير نظامه.

وبينما كانت واشـنطن تعد العدة للحرب اسـتنفر بوش-تشيني ليكوده العقائـدي في الصحافة والتلفزة وغيرها، مما أوصل التأييد للحـرب علـى العراق إلى ٧١ ٪ مـن الرأي العـام الأمريكي، وكانت

الحملة قد وصلت إلى أوجها في خطاب (حال الأمة) ٢٩ يناير ٢٠٠٢م الذي رفع فيه بوش مرتبة العراق وكوريا الشمالية وإيران من مرتبة (الدول المارقة) إلى مرتبة (دول محور الشر)، وتبنى كذبة أن العراق ابتاع اليورانيوم من النيجر لصنع القنبلة الذرية، وراح يبشر بدنو زوال النظام العراقي، فاستبدل (نظرية الاحتواء)، القاعدة التاريخية الاستراتيجية للسياسة الأمريكية الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية، بنظرية (الحرب الاستباقية) التي شكلت حجر الزاوية في (إستراتيجية الأمن القومي) التي أعلنها كإستراتيجية عليا في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢م، وفي الوقت نفسه أطلق عملية كذب وتضليل في أروقة الأمم المتحدة لكي تمنحه غطاءً دولياً وتشرعنّ حربه التي شنها في نهاية المطاف خارج الشرعية الدولية في ٢٠ مارس ٢٠٠٣م، وأعلن نهاية العمليات العسكرية الكبرى في الأول من أيار ٢٠٠٣م.

يدفعنا ما سبق إلى الحديث عن الحالة العراقية عند عرَّابي المجمع الصناعي العسكري، فجفاف المشاعر الأمريكية تجاه العراق جاء بعد أن انتهت كبريات الشركات الأمريكية من جشعها في العراق في مجال الأسلحة والذخائر التقليدية والبيولوجية، ووجدت زبوناً آخر غير العراق؛ فهي -الشركات الأمريكية- استوطنت في العراق بعد سقوط بغداد، وبات النفط العراقي بين أنياب سِباع عرَّابي التحالف العسكري الصناعي، حيث لا يقاس النفط العراقي حسب المعايير الدولية المعمول بها في الصناعة النفطية العالمية، فقد أكدت دراسة عالمية صادرة عن برنامج النفط مقابل الغذاء صعوبة القياس للكمية والنوعية للنفط العراقي، بسبب ما تعرضت له المنشآت النفطية

العراقيــة من قصف وتخريب، وفي نهايــة إبريل ٢٠٠٤م وفي اجتماع خاص لاعتمــاد الأموال والذي عقدته ســلطات التحالف المؤقتة في مجلس مراجعة البرنامج، أقرت بأن قياس المستخرج من النفط الخام ومبيعاته لا وجود له في العراق، لتقرر تلك اللجنة وفي نهاية الجلسة عدم توفر نظام للمراقبة والمحاســبة للنفــط الخام ومنتجاته، واليوم إفراز حكومة جديدة، وإجراء انتخابات، وإعلان إقرار دستور عراقي، ومرور أكثر من ثلاث سنوات على قرار مجلس الأمن القاضي بإشراف سليم على نفط العراق؛ تؤكد الحكومة العراقية وسلطة التحالف بنقص المسائلة بشأن نفط العراق.. مما يفتح الباب على مصراعيه لاستثمار الشــركات الكبرى المقربة من سلطة التحالف في العراق دون رقيب أو حســيب، إلا أن مجلة (هاريرس) نشرت في يونيو ٢٠٠٥م أن مبيعات كميات النفط في العراق والتي لم يستطع مجلس الحكم الانتقالي أن يظهرها بلغت ٨,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

وليس الافتقار إلى الشــفافية هو الوحيد وســط هذه السرقات، ولكن نظام ترسية العقود هو الآخر يجد تمايزاً واضحاً ما بين هذا أو ذاك، ففي الأشــهر الأولى لسلطة التحالف المؤقتة في العراق منحت عــدة عقود ضخمة من بينها عقد منح لشــركة هاليبرتون الأمريكية ذات الروابــط الوثيقة مع إدارة بــوش دون إجراءات عطاءات علنية، وكان مــن المفترض أن تدفع صناديق إعــادة الإعمار الأمريكية قيمة عقد شركة هاليبرتون، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض أن يدفع عن العقــود التي لم تخضع للعطاءات المنافســة ومن ثم تلقت هاليبرتون نقوداً من صندوق تنمية العراق.[٩]

إن ما سبق ينقلنا إلى مقال الكاتب تشالمرز جونسون في جريدة واشنطن بوست حين يقول: «إن الإدارة الحالية تنفق في العراق بلايين الدولارات بسرعة ملحوظة[١٠]، وقد بلغت حسب العديد من التقديرات سبتمبر ٢٠٠٤م نحو ٧٩ ملياراً وسارع الكونغرس بعدها إلى اعتماد ٨٧ ملياراً، أخرى، ثلث هذه التكاليف التي تنفق في حرب العراق إلى حسابات شخصية في مصارف الولايات المتحدة.

إن الشركات المسيطرة اليوم على صناعة النفط في العراق والمتكتلة في التحالف العسكري الصناعي كانت قد دعمت الحزب الجمهوري الأمريكي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٠٤م، ووفقاً لما أعلن أحد المراكز البحثية المستقلة فإن هذه الشركات تتصدر الجهات المانحة في انتخابات عام ٢٠٠٤م، حيث تبرعت شركة هاليبرتون بـ ٨٥٪ من مبلغ الـ (٩٤٩, ١٦٥) ألف دولار، بينما قامت شركة شفرون تكساكو بالتبرع بـ ٨٣٪ من مبلغ (٧٣١, ٣٦٧) دولاراً، أما شركة لوكهيد التي بلغت تبرعاتها (١٣٢, ٣٩٧, ١) ألف دولار فقد وجهت ٥٩٪ من تبرعاتها إلى الحزب الجمهوري، بينما تبرعت شركة بكتل بـ٥٣٪ من تبرعاتها التي بلغت (٧٨٤, ١٩٩) ألف دولار[١١].

لقد شكلت صياغة الاقتصاد العراقي وفق الرؤية الأمريكية الحديثة إلى خصخصة نحو ٢٠٠ شركة حكومية عراقية، فبعد أن أمن فريق بوش- ورامسفيلد النفط العراقي، أخذ بول بريمر[*] يبث إصلاحاته الاقتصادية على الشركات، وخصخص كل الشركات

العراقية التي تنتج كل شيء من الإسمنت والزجاج والغسالات إلى آخر القائمة الصناعية، وقال إبّان المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الأردن «إن وضع مشروعات الدولة غير المنتجة في أيدي القطاع الخاص أمر جوهري لإحياء الاقتصاد العراقي.[١٢]

لقد شكلت قوانين بريمر الحجر الأساس في السيطرة على الاقتصاد العراقي ومنها الأمر رقم (٣٧) الذي أقر بموجبه تخفيض معدل الضرائب على المؤسسات بنحو ٤٠٪ إلى ما يزيد عن ١٥٪ إضافة إلى الأمر رقم (٣٩) الذي سمح بموجبه أيضاً للشركات الأجنبية بتملك ١٠٠٪ من الأموال العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية، وبمقتضى هذا الأمر أصبح المستثمرون قادرين على توقيع عقود لمدة (٤٠) عاماً، وكذلك بموجب الأمر (٣٠) القاضي بإنشاء بنوك أجنبية في العراق.

هذه الفوضى الاستثمارية التي أصابت العراق أفرزت معارض تجارية في عدة عواصم عالمية وأصبحت تعرف باسم إعادة بناء العراق، في واشنطن، ولندن، ومدريد، وعمّان، ووصفت مجلة الإيكونوميست البريطانية العراق تحت حكم بريمر، بأنه حلم رأسمالي، كما انطلقت موجة من المؤسسات الاستشارية بمساعدة الشركات للوصول إلى السوق العراقية، وكانت الشركة الأبرز في هذا شركة استراتيجيات بناء الجسور، وهي لـ (جو أولباو) وهو مدير سابق لحملة بوش – تشيني الانتخابية، وهل بعد هذا دلالة أنها حرب السيد بوش وحزبه الجمهوري باعتبارهم المستفيدون الأكثر من تواصل الحرب.

ويشـــبه الكثير من السياســـيين العراق بإناء عسل ضخم يجذب الكثير من المســـتثمرين، وهي شـــركة هاليبيرتـــون وبيكتيل وغيرها، وكذلك الرأسماليون المغامرون الذين تدافعوا نحو العراق والشركات التي توظف المرتزقة، أما العسل الذي يقصده السياسيون فهو العقود بلا عطاءات وثروة النفط العراقية المهدورة بلا حساب.

**تصدير الصناعات العسكرية:**

إن الإمبراطورية العسكرية الأمريكية حقيقة واقعة والحياة فيها ناعمة راغدة، ولكن إلى جانب هذا فهي عبارة عن شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية متصلة بألف طريقة وطريقة مختلفة ومرتبطة بمؤسســـات وهيئات وجهات ومجتمعات أمريكية، كما أن التجهيزات العســـكرية الأمريكية تحقق أرباحاً للصناعات المدنية الأمريكية التي تقوم بتصنيع الأسلحة للقوات المسلحة، أو التي تقوم بتنفيذ الخدمات التعاقدية لبناء وصيانة القواعد العســـكرية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

إن كل القوات الأمريكية التـــي باتت تغطي المعمورة هي جزء من إفـــرازات الحرب البادرة، ومن ثم أحداث ١١ ســـبتمبر حيث تشـــكل القواعد العســـكرية جزءاً من شـــبكة الهيمنة التي أقامها البنتاجون وحكومة الولايـــات المتحدة؛ ففي جهد رئيس لإســـناد عمل القواعد ودورها في بسط الهيمنة الأمريكية على العالم، وهناك برنامج ضخم من التدريب العسكري وتقديم الحوافز الاقتصادية التي تُمنح للحلفاء حول العالم، بما يمنح للبنتاجون دخولاً غير مسبوقة إلى تلك الدول،

ومكاسب استخباراتية، وهيمنة على كبار القادة العسكريين في الدول التابعة للنفـوذ الأمريكي، فمنذ عـام ١٩٩٤م تضاعفت مخصصات برنامج التدريب والتأهيل العسـكري الدولي التابع لوزارة الخارجية (IMET) بمعدل أربع مرات بحلول عام ٢٠٠٢م؛ لتشـمل برامج هذا المركز المسـؤول عن نشاط التدريب العسـكري في الخارج أكثر من ١٣٣ دولـة، حيث يتم تدريب نحو ١٠٠ ألف من كبار العسـكريين كل عام، ويتلقى العديد منهم التدريب داخل معسـكرات أمريكية خاصة، مما يعني أن هذا البرنامج يعلم نحو ٧٠٪ من جيوش العالم، ففي عام ٢٠٠١م علم الجيش الأمريكي ١٥٠٣٠ ضابطاً في أمريكا اللاتينية.

ويقوم البنتاجون بذلك إما باسـتقدام هـؤلاء المتدربين إلى أحد معاهده التعليمية البالغ عددها ١٥٠ في الولايات المتحدة وإما بإرسال مدربين عسكريين يكونون غالبًا من القوات الخاصة إلى الدول المعنية، وقد ضاعفت (الحرب على الإرهاب) هذه البرامج، وفي حالات كثيرة كانـت الذريعة التي حلت محل (الحرب علـى المخدرات) دون وجود أي فرق ملحوظ بأسـاليب التدريب. وتقول الولايات المتحدة إن مثل برامج التدريب هذه تشـجع القيم الأمريكية ولكن هناك فوائد أخرى أيضًـا؛ فالعلاقة القوية بين المدربـين الأمريكيين والضباط والجنود الأجانب تفتح سـوقًا داخل كواليس الحكومات للولايات المتحدة لبيع الأسلحة.

إن وكالة التعاون الأمني الدفاعي التي يرأسها ضابط برتبة فريق، وهـي جزء لا يتجزأ من وزارة الدفاع، مسـؤولة عن برنامج المبيعات العسـكرية الخارجية، وهو أسـلوب الحكومة المفضـل لبيع معدات

الدفاع الأمريكية التي تشتريها من المصانع الأمريكية إلى الحكومات الأجنبية، وقد ارتفعت قيمة مبيعات السلاح الأمريكي (من حكومة إلى حكومة) بمقدار ١٠٪ في ٢٠٠١م فأصبحت ١٣,٣ بليون دولار. وبهذا يكون البنتاجون أكبر مصدِّر مفرد للسلاح في العالم منذ ١٩٩١م، وقد صدّر من ١٩٩٧ - ٢٠٠١م من الأسلحة ما قيمته ٥٧,٨ بليون دولار، وهو ثلاثة أضعاف ما تصدره المملكة المتحدة ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم.

إن هذا التهافت الأمريكي على بيع السلاح إلى دول العالم الثالث تحديداً لا يتم إلا في ظل وجود حكومات فاسدة أو منظمات غوغائية هدفها الرئيس الربح المالي، وتجارة السلاح هي الظاهرة المميزة لهذا النشاط؛ فهي قمة جبل الجليد الظاهر، ويخفي تحته تدريب وتشغيل وصيانة نظم التشغيل واستدعاء خبراء وصيانة وتبديل قطع غيار وأمور أخرى قد لا نلم بمجرياتها الدقيقة.

لقد أدى ازدهار الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة تحديداً على اعتبار أنها المصدر الأول للسلاح إلى اندلاع العديد من الحروب بل تغذيتها، ولا يخفى دور البترول في إطالة أمد الحرب العراقية الإيرانية، ودوره كذلك في دعم صدام حسين لشراء صفقات السلاح الأمريكي، ثم دعم قوات التحالف لإخراج صدام من الكويت شتاء عام ١٩٩١، وأخيراً القضاء عليه ربيع عام ٢٠٠٣م.

فالولايات المتحدة هايبر ماركت للأسلحة في العالم، حيث تلعب صناعة السلاح دوراً مركزياً، وهي في نمو متواصل، فكل دولار من

الضرائب يذهب ٤٠ سنتاً منه إلى البنتاجون؛ فالحرب تضمن ارتفاع مبيعات السلاح الأمريكي، وفي أعقاب حرب الخليج ارتفعت مبيعات الأسلحة الأمريكية بنسبة ٦٤٪، وبعد هجوم حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا زادت المبيعات بنحو ١٧ مليار دولار، كما أن الإنفاق العسكري العالمي زاد عام ٢٠٠٤م، فقد نما بنسبة ٤٠,١ تريليون دولار بسبب زيادة المخصصات الأمريكية للحرب على الإرهاب، في حين كان في عام ٢٠٠٣م نحو ٤٠٥ مليون دولار.

وإن كان سوق السلاح الأمريكي يجذب العديد من المستثمرين إليه لتصريف هذه البضاعة؛ فإن أغلب القائمين على عملية التصريف هم من أعضاء الدول السبعة الكبار وشركاتها الفاعلة، ومنها شركة لوكهيد مارتن الأمريكية، وبي إيه آي سيستم البريطانية، وشركات بوينج ورايثون ونورثروب جرامان وجنرال دايناميكس وجميعها شركات أمريكية، بالإضافة إلى شركة ثومسون سي إس إف الفرنسية.

والحقيقة أن تلك الشركات يطلق عليها اسم السبع الكبار إشارة إلى الدول الصناعية السبع التي تحتضنها، وسنجد أن خمساً من تلك الشركات أمريكية، لأن الصناعات العسكرية الأمريكية تمثل طوق النجاة للاقتصاد الأمريكي، فبهذه الصناعة وحدها يمكن الخروج من شبح الركود، واحتواء التداعيات السلبية لتدني قيمة الدولار، وارتفاع معدل البطالة وتراجع مؤشرات الثقة في مناخ الأعمال، ولو أننا أردنا أن نعطي للحروب الأمريكية أسباباً لوجدنا أنها تأتي عادة بعد حالة من الركود أو أزمة اقتصادية تكون الولايات المتحدة قد مرت بها.

أما إمكانيات الشركات السابقة الذكر، فمثلاً لوكهيد مارتن الأمريكية هي شركة مختصة ببيع المقاتلات والصواريخ وأنظمة إطلاق الصواريخ التي تعد من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا العسكرية على مستوى العالم، وقد حققت تلك الشركة مبيعات بلغت في العام ٢٠٠٤م ٣٥,٥ مليار دولار، ويعمل فيها ١٣٠ ألف موظف في جميع أرجاء العالم، لها فروع في ٥٦ دولة، ولعبت دورًا مهمًا خلف الكواليس في حشد الدعم لحرب بوش على العراق، وفي ٢٠٠٢م أصبح نائب الرئيس السابق بروس جاكسون رئيس مجلس إدارة منظمة لوبي (خاصة) باسم (لجنة تحرير العراق)، وتضم من الأعضاء جورج شولتز وجون ماكين، وفي ٢٠٠٢م استلمت لوكهيد مارتن مبلغ ١٧ بليون دولار بشكل عقود من البنتاجون - وكانت قد حصلت على ١٤ر٧ بليون دولار عام ٢٠٠١م، وحوالي ٢ بليون دولار من الإدارة الهندسية في الجيش لتصميم أسلحة ذرية. وفي السنة السابقة لحرب العراق ارتفعت أرباح الشركة بنسبة ٣٦ ٪، وفي غضون ستة أسابيع من هجوم ١١ سبتمبر حصلت الشركة على عقد بقيمة ٢٠٠ مليار دولار لتطوير طائرة مقاتلة وأوجدت ٣٢٠٠ فرصة وظيفية في ولاية الرئيس بوش تكساس.

أما شركة بي إيه آي سيستم البريطانية فقد وصلت مبيعاتها عام ٢٠٠٤م إلى ١٢ مليار دولار، وهي متخصصة بتصنيع المقاتلات والسفن الحربية والعربات القتالية وأنظمة الرادار والاتصال والأسلحة الموجهة، إضافة إلى الغواصات النووية، حيث تعد الشركة الرئيسة التي تعتمد عليها البحرية البريطانية لإمدادها بالغواصات النووية،

ويعمل في الشـــركة ٩٠ ألف موظف، وعلى المستوى الرسمي، قدمت دائـــرة ضمان القروض التصديرية التابعـــة لوزارة التجارة والصناعة (قروضاً ميســـرة) لأنظمة دول العالم الثالث التي تريد شراء أسلحة عالية التقنية دون النظر إلى سجل حقوق الإنسان، تلك الكلمة الرنانة التي ترددها دائماً الدول في حال عدم رغبتها منح الأسلحة إلى دولة فقيرة لا تســتطيع إعادة جدولة ديونها لدى صندوق النقد الدولي أو لا تملك ثروات غنية تعمل على خصخصتها للشركات العالمية.

وتوجد شـــركة رايثون الأمريكية التي تصنع تكنولوجيات الفضاء ومعـــدات الملاحة والطائرات ذات المهام الخاصة ويعمل في الشـــركة ٨٠ ألف موظف، وبلغت مبيعاتها عام ٢٠٠٤م إلى٢٠ مليار دولار.

أما شـــركة ثومسون الفرنســـية فهي عملاقة في تصنيع معدات الفضاء والدفاع الجوي والأجهزة التي يستخدمها رجال الأمن، ويعمل في الشـــركة ٦٠ ألف موظف، ولها أنشـــطة في ٣٠ دولة على مستوى العالم، وبلغت مبيعاتهـــا ١٠,٣ مليار دولار، وإضافة إلى ذلك فهناك علاقات تعاون مع شـــركة صناعات الدفاع الأوروبية «آي إيه دي إس» والفرنسية «تاليس» وشركة صناعة الطيران والدفاع البريطانية «بي إيه آي».

إن التواطؤ ما بين إدارة الرئيس الأمريكي بوش - تشيني والشركات العســـكرية واضح، فقد نشـــرت مجلة «لونوفيل أوبسرفاتير» الفرنسية تقريراً أشـــارت فيه إلى أن شركات الســـلاح العملاقة ألقت بكل ثقلها وأموالها في الميزان من أجل إعادة انتخاب جورج بوش، مشـــيرة إلى أن

لديها أسباباً قوية تدعوها إلى ذلك، وأكدت المجلة أن شركات السلاح حققت منذ عام ٢٠٠١م أرباحاً تجاوزت ما تحقق في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، مشيرة إلى أن أسعار أسهمها زادت بنسبة ٦٤ ٪ في المتوسط منذ ٢١ سبتمبر ٢٠٠١م، ونقلت المجلة عن بيير شاو الاقتصادي الأمريكي قوله: إن رجال الأعمال العاملين في مجال السلاح جمعوا مليارات من الدولارات نقداً ولا يعرفون ماذا يفعلون بكل هذه الأموال، مشيرة إلى أن جورج بوش مازال يوفر لهم المزيد.

وأوضحت المجلة أن ميزانية الدفاع التي وقّعها بوش في أغسطس ٢٠٠٤ تجاوزت كل منطق، حيث تعدت ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ وهو ما يعادل حوالي نصف النفقات العسكرية في العالم، وأكثر بمرة ونصف من ميزانية الدولة الفرنسية، وأشارت إلى أنه بعد إعادة انتخاب بوش سوف يخصص لوزارة الدفاع الأمريكية أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار منذ إعادة انتخاب بوش وحتى عام ٢٠٠٨م، وأكدت المجلة أن هذه المليارات لا تستخدم في تمويل حرب العراق التي تمول بقروض استثنائية؛ ولكنها تستخدم لتعظيم الهيمنة الأمريكية أكثر فأكثر، فهذه المليارات سوف تستخدم لحيازة أسلحة التفوق المطلق التي ستتيح للولايات المتحدة مستقبلاً أن تضرب أي شخص في أي مكان وزمان دون التعرض لخطر الأعمال الثأرية، وفي هذا إشارة إلى الصين القوة المتنامية في آسيا والتي تشكل المنافس الأبرز خلال القرن القادم.

أما نوع هذه الأسلحة فقد بات معروفاً، إنها تشتمل على قوة عسكرية جوية وفضائية قادرة على القيام بعمليات في أي مكان

فـــي الكرة الأرضية أو في الفضاء، وســـتضم هـــذه القوة الآلاف من القاذفـــات الخفية ومجموعة من الأقمار الصناعية المســـلحة بالليزر والقنابل المغناطيســـية الكهربائية، وهي بلا شـــك كنز هائل لشركات تصنيع السلاح المتنامية، وكل هذه الشركات وجدت لها فروعاً لتقديم خدمـــات إضافيـــة، مما يدفعنا إلـــى تخصيص الحديـــث عنها أكثر والولوج في الحالة العراقية والشركات المستفيدة من العمل العسكري المباشر.

**الهوامش:**

١) انظر فهمي، أحمد، إدارة الظلّ الأمريكية،
http://www.islamtoday.net/articles/show__articles__content.cfm?id=37&catid=79&artid=5019

٢) انظر السابق.

٣) انظر السابق، وعدس، محمد يوسف، الشركات في سباقها الوحشي إلى الربح والسلطة، مجلة وجهات نظر، العدد (٧٧)، يونيو ٢٠٠٥م، ص. ص ٥٥-٥٦.

٤) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤.

٥) انظر الخولي، محمد، أهوال الحرب وكنوز علي بابا، صحيفة البيان الإماراتية، ١٥ يناير ٢٠٠٤م.

٦) لمزيد من التفاصيل حول مقال الدكتور بول كروغمان بعنوان التريح والوطنية، انظر صحيفة هيرالدتريبون بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧م.

٧) انظر هتشنز، كرستوفر، محاكمة هنري كيسنجر، ط ١، ترجمة فريد الغزّي، دار قدمس للنشر، ٢٠٠٢م، ص ١٨٥.

٨) انظر فهمي، أحمد، إدارة الظلّ الأمريكية،
http://www.islamtoday.net/articles/show__articles content.cfm?id=37&catid=79&artid=5019

٩) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤.

١٠) انظر الخولي، محمد، أهوال الحرب وكنوز علي بابا، صحيفة البيان الإماراتية، ١٥ يناير ٢٠٠٤م.

١١) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤م.

١٢) انظر كلاين، نعومي، بغداد: السنة صفر نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، كتاب المستقبل العربي (٤٢)، ص. ص ١١-٣٧.